الأمم المتحدة

A/AC.183/SR.341

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2012
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٤١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ديالو ..... (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

التطورات التي استجدت منذ الجلسة السابقة للجنة

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتطورات العملية السياسية

تقرير عن اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ٣-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢

اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين واجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني الداعم للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، باريس، ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب.

12-32686 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

التطورات التي استجدت منذ الجلسة السابقة للجنة

٢ - **الرئيس:** قال، في معرض تلخيصه لبعض الأنشطة والتطورات التي استجدت منذ الجلسة السابقة للجنة، إن مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد في بغداد في ٣٠ آذار/مارس قد أكّد أن السلام العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق إلاّ إذا انسحبت إسرائيل انسحابا كاملا من الأرض الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وساند الطلب الفلسطيني أن تعترف الأمم المتحدة بدولة فلسطين في حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وأضاف أن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، قد حث مؤتمر القمة على تنشيط مبادرة السلام العربية، وهي دعوة تؤيدها اللجنة تماما.

٣ - وقال إن اللجنة قد عقدت في يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف بشأن ''قضية السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية: الآثار القانونية والسياسية''، وتلت الاجتماع مشاورات مع منظمات المجتمع المدني في ٥ نيسان/أبريل.

٤ - وأضاف أن الأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية قد أصدروا، في ١١ نيسان/أبريل، بيانا عقب اجتماعهم في واشنطن، رحّبوا فيه بخطط إجراء حوار بين الطرفين وأكدوا دعمهم للجهود الإيجابية التي يبذلها الملك عبد الله والسيد ناصر جودة وزير خارجية الأردن. ودعا البيان المجتمع الدولي إلى التبرع بـ ١,١ بليون دولار للوفاء بالاحتياجات التمويلية للسلطة الفلسطينية. كما جرى فيه الإعراب عن القلق إزاء العنف والتحريض من قِبل المستوطنين في الضفة الغربية ودعا إسرائيل إلى اتخاذ تدابير فعالة. وأدان الهجمات بالصواريخ من غزة وأكد حاجة كلا الشعبين للهدوء والأمن. وأعرب البيان عن القلق إزاء الإجراءات الأحادية والمستفزة، بما في ذلك مواصلة النشاط الاستيطاني.

٥ - ومضى يقول إن كبير المفاوضين الفلسطينيين، صائب عريقات، قد سلّم في ١٧ نيسان/أبريل رسالة من الرئيس محمود عباس إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أكدت مجددا المطالب الفلسطينية باستئناف محادثات السلام، بما في ذلك إنهاء بناء المستوطنات وقبول حدود ما قبل عام ١٩٦٧ كأساس لحل الدولتين. وورد في بيان مشترك صدر عقب ذلك الاجتماع أن الجانبين أعربا عن أملهما في أن يؤدي تبادل الرسائل إلى المساعدة في دفع عجلة السلام.

٦ - وقال إن الحكومة الإسرائيلية أضفت في ٢٤ نيسان/أبريل وضعا شرعيا على ثلاث بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة.

٧ - واستطرد قائلا إن مكتب اللجنة قد اعتمد في ٢٥ نيسان/أبريل، بيانا أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء القرار الإسرائيلي إضفاء وضع شرعي على ثلاث بؤر استيطانية؛ وأدان فيه هدم إسرائيل المتواصل بلا هوادة للمنازل والمساكن الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية؛ وأهاب فيه بمجلس الأمن الوفاء بالتزاماته القانونية وإجبار إسرائيل على وقف المستوطنات وتفكيكها، صوناً لحل الدولتين.

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتطورات العملية السياسية

٨ - **السيد منصور** (المراقب عن فلسطين): أعرب عن امتنان وفده لشعبة حقوق الفلسطينيين لتنظيمها عرض فيلم هذه أرضي ... الخليل. وقال إن من المهم ضمان مشاهدة

الفيلم الوثائقي من قِبل عامة الجمهور لكيلا تمر الجرائم المرتكبة في الخليل دون توثيق أو عقاب. كما شكر البلدان الـ ٤٥ المنتمية إلى مجموعات سياسية مختلفة التي شاركت في المناقشة التي جرت في مجلس الأمن وغطت كثيرا من القضايا السياسية المهمة والوضع الميداني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وذكر أن المناقشة عكست السخط الدولي العام إزاء أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وإزاء إضفاء صبغة شرعية على البؤر الاستيطانية الثلاث، فضلا عن التأييد الشديد لحل الدولتين. وأعرب عن أسفه لوجود أخطار تهدد هذا الحل بسبب الحملة الاستعمارية الإسرائيلية. كما أعرب عن حيرته لعدم وجود إرادة سياسية داخل مجلس الأمن والمجتمع الدولي لإجبار إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي.

٩ - وأضاف أن السجناء الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية قد بدأوا إضرابا جماعيا عن الطعام في ١٧ نيسان/أبريل، في محاولة منهم لتأمين الإفراج عنهم. وقد لاقى الاحتجاج تأييدا واسع الانتشار من المجتمع الدولي، لأن الإفراج عن السجناء السياسيين شرط مسبق للسلام. كما سلط الاجتماع الناجح الذي عقد في جنيف يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل الضوء على محنة السجناء الفلسطينيين وأدى إلى صدور نداءات تدعو الحكومات إلى إيضاح موقفها وإجبار إسرائيل على اتخاذ إجراءات.

١٠ - وعرض لتطور سياسي مهم آخر هو الرسالة التي أرسلها الرئيس عباس إلى رئيس الوزراء نتنياهو، ولخص فيها موقف السلطة الفلسطينية بشأن المرجعية والحدود والمسائل الأمنية. وقد ورد في الرسالة أن السلطة الفلسطينية ستقبل بوجود طرف ثالث يتولى تسيير دوريات على حدود فلسطين لضمان أمن كلتا الدولتين، غير أن الجنود الإسرائيليين ينبغي أن ينسحبوا من الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد وجهت هذه الرسالة على إثر طلب من الأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية ببدء المفاوضات. إلاّ أن إسرائيل لم ترد خطيا على الرسالة ولا توجد أسباب تُذكر تدعو للتفاؤل لأنها ردّت بتكثيف الأنشطة الاستيطانية. وفضلا عن ذلك، جرى مؤخرا الإعلان عن أن الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ستجري في أيلول/سبتمبر، وهو ما سيُستخدم ذريعة لاستمرار وقف محادثات السلام. ودعا إسرائيل إلى أن ترد بشكل إيجابي وأن توقف أنشطة الاستيطان. وأضاف أن عليها أن تحترم الاتفاقات السابقة وأن تفرج عن السجناء الذين اعتقلوا قبل اتفاقات أوسلو.

١١ - وقال إن البيان الذي أصدرته المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لم يرق إلى مستوى التوقعات الفلسطينية، ولكنه رحّب بإعراب البيان عن القلق إزاء عنف المستوطنين، وقال إن هذا القلق ينبغي أن يترجم إلى خطوات عملية للضغط على إسرائيل لوقف حماية المستوطنين. وأنهى كلامه بدعوة اللجنة إلى مساندة سعي الفلسطينيين إلى إنشاء دولتهم بما يتفق وحل الدولتين. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي رفع الحصار عن غزة للسماح بالإنعاش الاقتصادي للمنطقة وبنقل البضائع، وفقا للاتفاقات الدولية.

١٢ - **السيد رايت** (مدير المكتب التمثيلي لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في نيويورك): قال إن وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قد أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ لتنفيذ برامج لإغاثة وتشغيل اللاجئين الذين كانوا يقيمون في فلسطين بين حزيران/يونيه ١٩٤٦ وأيار/مايو ١٩٤٨. وتوفر الوكالة الآن المساعدة والحماية وأنشطة الدعوة لصالح ٥ ملايين لاجئ تقريبا في مناطق العمليات الخمس، وهي الضفة الغربية، وغزة، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والأردن. وهي وكالة إنمائية إنسانية وليس لها دور سياسي. وتوظف الوكالة ما مجموعه ٣٠ ٠٠٠ موظف وطني، هم من اللاجئين الفلسطينيين،

ونحو ١٥٠ موظفاً دولياً تموِّلهم الأمم المتحدة. وتوفر طائفة مهمة من الخدمات، منها التعليم، والرعاية الصحية الأساسية، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، والهياكل الأساسية، والتمويل البالغ الصغر، وذلك لتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية.

١٣ - وأضاف أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يؤثر تأثيرا سلبيا على حقوق الإنسان للـ ٨٥٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية. ويقدر عدد الذين فقدوا منازلهم بسبب عمليات الهدم والطرد بـ ١ ٥٠٠ فلسطيني، ينتمي الكثيرون منهم إلى مجتمعات بدوية. وطرأت على العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين واللاجئين زيادة بنسبة ٣٠ في المائة؛ وقد سجلت الأونروا فيما بين كانون الثاني/يناير ومنتصف نيسان/أبريل وقوع أكثر من ١٦٠ حادثا أصيب من جرائها لاجئون، ومنهم قصَّر.

١٤ - وتابع يقول إن الحصار المستمر لغزة يمنع الوكالة من الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للاجئي القطاع البالغ عددهم ١,٢ مليون لاجئ. غير أن قيام السلطات الإسرائيلية بتخفيف القيود المفروضة على استيراد البضائع إلى غزة بدرجة طفيفة أتاح للوكالة بدء إعادة بناء المدارس والمنازل التي أتلفت أثناء عملية الرصاص المصبوب في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وطرأت زيادة كبيرة على عدد الشاحنات التي تعبر الحدود إلى غزة، ولكنه ما زال أقل بكثير من متوسطه في عام ٢٠٠٧. وهناك نقص مستمر في مواد البناء وتأخيرات كبيرة جدا في تلقي تصاريح البناء من السلطات الإسرائيلية.

١٥ - وتطرّق إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فقال إنهم يعتمدون بشدة على الخدمات التي تقدمها الأونروا، ولكنه أعرب عن الأمل في أن تتيح التعديلات التي أدخلت على قوانين العمل اللبنانية للاجئين المزيد من إمكانية النفاذ إلى سوق العمل والحصول على تصاريح العمل. وأضاف أن العمل مستمر في إعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين في شمال لبنان بعد تدميره في عام ٢٠٠٧. غير أن هناك نقصا في التمويل يقدر بـ ١٨٠ مليون دولار ولا سبيل لعلاجه إلاّ بتبرعات إضافية من الحكومات.

١٦ - واستطرد قائلا إن اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية البالغ عددهم ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ يحظون برعاية جيدة نسبيا من جانب السلطات السورية، ولكن النزاع الجاري حاليا في ذلك البلد كان له تأثير مباشر على خدمات الوكالة، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة. فقد فَقَدَ كثير من اللاجئين إمكانية دخول سوق العمل المؤقتة وفُرضت قيود على تنقلاتهم. وثمة حاجة إلى دعم إضافي من المجتمع الدولي، في شكل تبرعات نقدية ومواد غذائية وتعليمية. ويلزم لتمويل خدمات اللاجئين مبلغ يقدر بـ ٢٨ مليون دولار. أما الحالة في الأردن، الذي وفر المأوى لنحو مليوني لاجئ، فهي أفضل كثيرا، وإن كانت هناك عقبات في سبيل ضمان جودة وتشغيل خدمات الوكالة.

١٧ - وتابع يقول إن أكبر عقبة في سبيل تقديم الخدمات إلى الـ ٥ ملايين لاجئ في كافة أنحاء المنطقة هي نقص الموارد المالية. فالميزانية الكلية للوكالة تبلغ ١,٣ بليون دولار، منها ٦٢٠ مليون دولار تخص الصندوق العام، الذي يستخدم لتنفيذ أنشطة أساسية في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والحماية. ويُتوقع أن يواجه الصندوق العام خلال عام ٢٠١٢ عجزا قدره ٥٥ مليون دولار، وذلك على الرغم من سخاء المانحين الرئيسيين، وهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا، الذين يقدمون ٨٠ في المائة من التبرعات. وقد وردت في السنوات الأخيرة تبرعات كبيرة إلى الوكالة من دول عربية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين،

كما تبرعت البرازيل مؤخرا بـ ٧,٥ ملايين دولار. وأعرب عن شكره لإندونيسيا وماليزيا وكازاخستان على تبرعاتها وعن تقديره لزيادة الدعم المقدم من بلدان آسيوية أخرى. وقال إن الوكالة لا تدخر وسعا لتنويع قاعدة تمويلها؛ ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وناشد المجتمع الدولي مواصلة دعم العمل الذي تقوم به الوكالة، الذي ستظل هناك حاجة ماسة إليه لحين إيجاد حل عادل ودائم للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الشرق الأوسط.

١٨ - **السيد منصور** (المراقب عن فلسطين): كرّر الدعوة إلى تقديم دعم مالي إضافي إلى الأونروا وأهاب بجميع أعضاء اللجنة التبرع بسخاء حتى يتسنى للوكالة الوفاء بولايتها لحين إيجاد حل. وأعرب عن ترحيبه بالمساهمة التي تبرعت بها البرازيل وعن أمله في أن تتخذ هذه المساهمة طابعا سنويا.

تقرير عن اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ٣-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢

١٩ - **السيد غريما** (مالطة)، المقرر: قال إن اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، الذي عُقد في جنيف في يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل، قد كُرس بكامله لمسألة السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن الحكومات وفلسطين والمنظمات الحكومية الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية وهيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إلى جانب وفد من اللجنة.

٢٠ - وأضاف أن المشاركين طلبوا من إسرائيل أن تحترم التزاماتها الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وقد أصبحت مسألة السجناء السياسيين الفلسطينيين الآن من مسائل الوضع الدائم. وسيكون وضع حد لممارسة الاحتجاز الإداري والإفراج عن السجناء الفلسطينيين الذين سجنوا قبل اتفاقات أوسلو بادرة هامة من إسرائيل نحو تيسير استئناف المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم.

٢١ - وأردف قائلا إنه في ضوء انتهاكات الحقوق السياسية وحقوق الإنسان للسجناء الفلسطينيين، دعا السيد عيسى قراقع، وزير السلطة الفلسطينية لشؤون الأسرى، إلى إرسال بعثة دولية لتقصي الحقائق تحت رعاية الأمم المتحدة للوقوف على ظروف الاحتجاز وعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف لضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

٢٢ - وواصل كلامه قائلا إن المشاركين ناقشوا في جلسات عامة ظروف الاحتجاز والآثار النفسية للسجن، وخاصة على النساء والأطفال. كما قُدمت تفاصيل بشأن البرامج التي تديرها وزارة شؤون الأسرى وبعض المنظمات غير الحكومية لرد اعتبار السجناء السابقين وإعادة إدماجهم. ووُجه نقد حاد إلى لجوء إسرائيل إلى الاحتجاز دون محاكمة، أو ما يطلق عليه الاحتجاز الإداري. وناقش الخبراء أيضا قابلية اتفاقية جنيف الرابعة للتطبيق، بالنظر إلى أن إسرائيل ترفض الاعتراف بالمقاتلين الفلسطينيين باعتبارهم سجناء سياسيين. وتعتبرهم مجرمين عاديين، أو إرهابيين، وهو الوصف الأكثر شيوعا. وجرت أيضا إدانة محاكمة السجناء الفلسطينيين في محاكم عسكرية. ونوقشت الآليات القانونية المتاحة لضمان الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذا تجارب ناميبيا وجنوب أفريقيا وأيرلندا الشمالية في حل مسألة السجناء السياسيين باعتبارها شرطا مسبقا لإحلال السلام. واتفق المتكلمون جميعهم على ضرورة مواصلة الضغط الدولي على إسرائيل للامتثال للقانون الدولي.

٢٣ - وأضاف أن الاجتماع تلته مشاورات مع منظمات المجتمع المدني الناشطة في تناول قضية فلسطين. وشارك

ممثلون لـ ١٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني في تبادل صريح وبناء حول طرق تحسين التعاون الداعم للقضية الفلسطينية، وشمل هذا التبادل تنظيم أنشطة جانبية أثناء دورات مجلس حقوق الإنسان. وأهاب الممثلون باللجنة دعم حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات التي يقومون بها ضد إسرائيل، وناشدوا الشعبة تعزيز روابطها مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز الدعم المقدم لخدمة أهداف اللجنة.

٢٤ - واسترسل قائلا إن وفد اللجنة قد عقد أيضا اجتماعات مع ممثل سويسرا الخاص للشرق الأوسط بشأن أفضل كيفية لدعم الجهود الهادفة إلى عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية؛ ومع مسؤولين كبار من لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن حالة السجناء الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية والآثار المحتملة للاعتراف العالمي بدولة فلسطين على مسألة السجناء؛ ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن نتائج الدورة التي عقدها مجلس حقوق الإنسان مؤخرا والأعمال التحضيرية لبعثة تقصي الحقائق المكلفة بالتحقيق في آثار المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني؛ ومع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لتحديد التكلفة التي يكبدها الاحتلال الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني على سبيل المتابعة لحلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التي عقدت في القاهرة في ٦ و ٧ شباط/فبراير.

٢٥ - وأنهى كلامه قائلا إن ورقات الاجتماع الدولي، بما فيها النشرات الصحفية والتقرير الشامل للأمانة العامة، ستصدر جميعها وتنشر في الموقع الإلكتروني للشعبة.

٢٦ - وأحاطت اللجنة علما بالتقرير.

اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين واجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني الداعم للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، باريس، ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٢٧ - **الرئيس:** قال موجها الانتباه إلى ورقة العمل رقم ٢، إن موضوع الاجتماع الدولي بشأن قضية فلسطين سيكون هو دور الشباب والمرأة في التسوية السلمية لقضية فلسطين. وسيناقش الاجتماع المتعلق بالمجتمع المدني موضوع ”تحرك المجتمع المدني من أجل إنهاء الاحتلال: تسخير طاقات الشباب والمرأة“. وستركز فعاليات الاجتماع على كيفية تمكين النساء والشباب عن طريق التعليم والتدريب والفرص الاقتصادية وعلى كيفية إشراكهم بدرجة أكبر في العملية السياسية. وستناقش أيضا آثار شبكات التواصل الاجتماعي على إنشاء مجتمع فلسطيني منفتح وعلى الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن ينسق جهوده بدرجة أفضل مع منظمات الشباب والنساء الفلسطينية والإسرائيلية للتوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. وقد دُعي خبراء مرموقون دوليا إلى تقديم عروض إيضاحية وأرسلت دعوات إلى جميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة، فضلا عن أعضاء البرلمانات وممثلي كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وممثلي المجتمع المدني ووسائط الإعلام.

٢٨ - ووافقت اللجنة على برنامج العمل المؤقت للاجتماعين بصيغته الواردة في ورقة العمل رقم ٢.

مسائل أخرى

٢٩ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأن كبير المفاوضين الفلسطينيين قد دعي إلى إطلاع اللجنة على العملية السياسية في الجلسة المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.